# موقف الأمن الغذائي لدول حوض النيل

على الرغم من الوفرة الزراعية لموارد المياه العذبة والترب الزراعية إلا أن جميع دول حوض النيل بما فيها مصر- تعاني من فجوة غذائية عميقة تتراوح بين ٣٠ - ٥٥٪ تختلف أسبابها من دولة إلى أخرى وإن كان عدم الاستقرار الأمني والندرة التكنولوجية والتقنية في الكوادر العلمية لهذه الدول يغلب بأن يكون هو السبب الأول لهذه الفجوة الغذائية. لذلك فجميع دول حوض النيل - باستثناء مصر- تتلقى معونات غذائية مباشرة من منظمات الإغاثة الدولية نتيجة للمعاناة سواء من الفقر أو الجوع أو الكوارث الطبيعية والجفاف تارة ودمار الفيضانات تارة أخرى. العديد من هذه الدول يعاني مما أطلق عليه برنامج الغذاء العالمي عام ٢٠٠٨ «**الوجه الجديد للجوع**» والذي يعني توافر الغذاء في الأسواق وعلى أرفف المحال التجارية ولكن بأسعار أعلى من قدرات الفقراء على شرائه وكأنه غير موجود بالنسبة لهم لأنه أعلى من قدراتهم للحصول عليه وبالتالي يعانون من نقص التغذية وما يتبعها من أمراض سوء التغذية والجوع الناتج عن الفقر وانخفاض مستويات الدخول. فبرنامج الغذاء العالمي يعطي توضيحا لهذا الأمر بأنه بارتفاع أسعار الغذاء يضطر الفقراء إلى تقليص مشترياتهم منه وبالتالي يقل استهلاكهم للغذاء بشكل دوري عن المعدلات اللازمة للحفاظ على صحتهم وقدرتهم على العمل بالحصول على نحو ١٨٥٠ كيلو كالوري كحد أدنى للطاقة اللازمة للحفاظ على الفقراء في حالة صحية وقدرة على العمل واكتساب الرزق لضمان الاستمرار في الحصول على الغذاء. أما الفقر فإن مفهومه يختلف عن المفهوم السابق للجوع حيث يكون الفقير قادرًا على

الحصول على كمية السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على حياته بشكل صحي وقدرة جيدة على العمل ولكن من مصادر رخيصة وغالبا ما تكون نباتية بعيدة عن المصادر الحيوانية أو لحوم الدواجن والأسماك وغيرها.

وتوضح الخريطة التالية الدول المستوردة والمصدرة للغذاء

**شكل رقم (٢٤): خريطة الدول الأكثر استيرادا للحبوب تضم الدول العربية والأفريقية:**

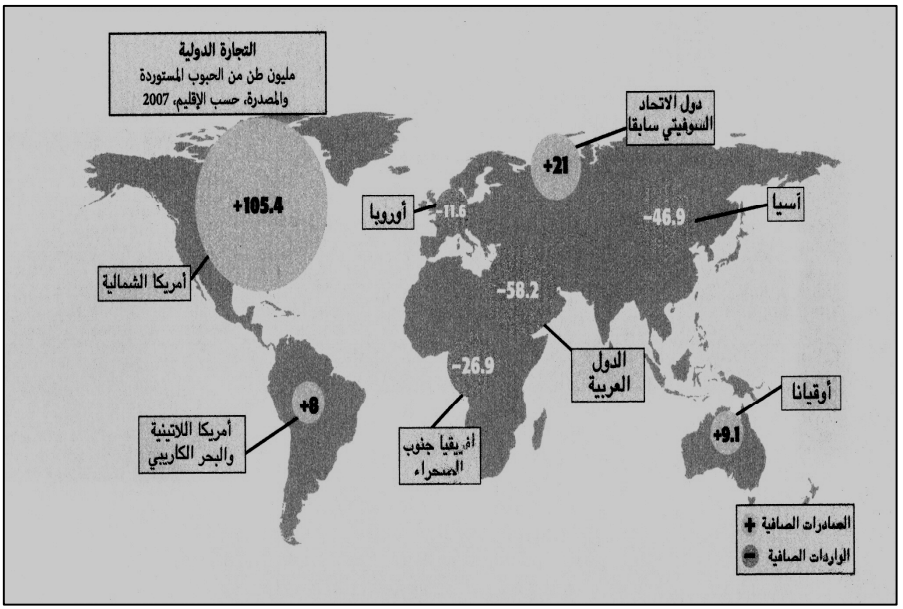


**المصدر: تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية – البنك الدولي ٢٠٠٩**

ويوضح الجدول التالي نسب الفقر وناقصي التغذية في دول حوض النيل

**جدول رقم (٩): الأمن الغذائي في دول حوض النيل**

| الدولة | نسبة ناقصي التغذية ٪ | السبب | استيراد الحبوب كجم/ للفرد |
|---|---|---|---|
| بروندي | ٦٥٪ | نزاعات أهلية – النزوح البشري | ٦.٢١ |
| الكونغو | ٦٠٪ | نزاعات أهلية – نزوح بشري | ٨.٠٥ |
| مصر | ٥٪ | محدودية المياه والترب الزراعية | ١٢٩ |
| إرتريا | ٦٥٪ | الحرب – الجفاف – نزوح | ٦٥ |
| إثيوبيا | ٥٠٪ | الجفاف – هجرة داخلية | ٩.١٨ |
| كينيا | ٤٠٪ | الجفاف | ٢٢.٤١ |
| رواندا | ٤٠٪ | انفلات الأمن | ١٨.٦١ |
| السودان | ٢٠٪ | الحرب الأهلية في الجنوب | ٢٣.١٦ |
| تنزانيا | ٤٠٪ | استهداف الفقراء | ٦.٨ |
| أوغندا | ٣٠٪ | الجفاف والنزاعات الداخلية | ٣.١٤ |

*** النزاعات الأهلية بسبب جيش الرب بشكل أساسي في أوغندا والكونغو وجنوب السودان**

**المصدر: منظمة الأغذية والزراعة فاونايل ٢٠٠٨ FAO Nile 2008.**

## الفقر والجوع في دول الحوض

طبقا لقائمة الدول الأقل في التنمية Least Developed Countries world wide (ECOSOC 2001)، فإن ثمانية من دول حوض النيل – باستثناء مصر وكينيا – ضمن قائمة الدول ٤٧ الأقل تنمية في العالم، كما وأن قائمة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي لعام ٢٠٠٩ للدول الثلاثة والثلاثون التي تعاني من الجوع والفقر في العالم وتتلقي معونات دائمة، تأتي تسع من دول حوض النيل – باستثناء مصر – ضمن هذه الدول ومنها دولتان هما الأفقر عالميا وهما إرتريا والكونغو كما تظهر الخريطة رقم (٢٢).

**شكل رقم (٢٥): خريطة نسب الفقر والجوع في العالم**
**والتي تضم ٩ من دول من حوض النيل**

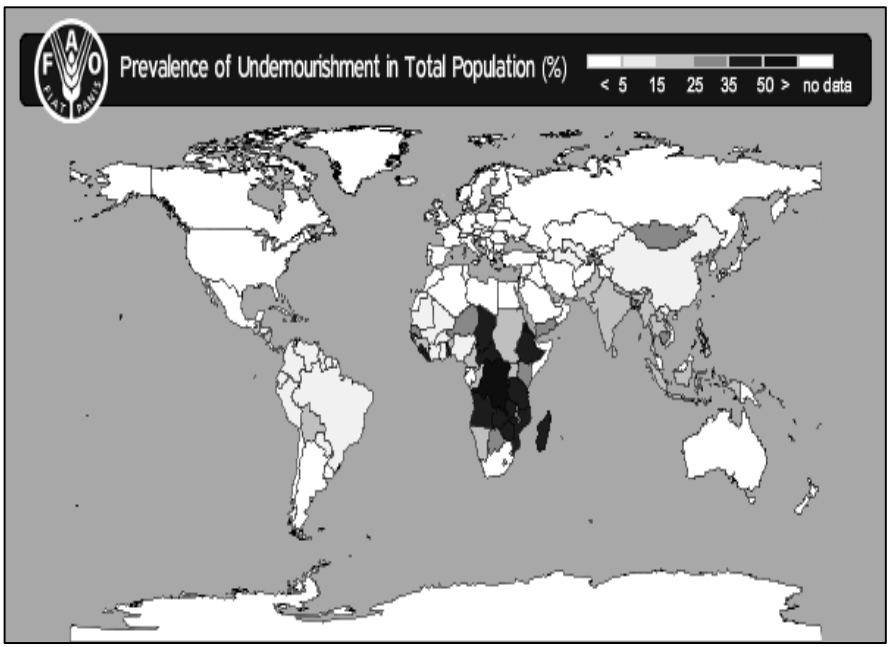


المصدر: **FAO Statistic, Fact & figures; FAO.org.**

## أهمية القطاع الزراعي في إثيوبيا ومصر والسودان:

يبين الجدول التالي أن القطاع الزراعي هو المستوعب الأكبر للعمالة الزراعية في جميع دول الحوض وبخاصة في إثيوبيا ومصر والسودان حيث تصل هذه النسب إلى ٣٥٪ من القوة العاملة من الرجال في مصر مقارنة بنحو ٦٤٪ ، ٨٦٪ في السودان وإثيوبيا على الترتيب. أما في نسب إستيعاب العمالة النسائية فهي ترتفع عن نسب عمالة الرجال خاصة في مصر والسودان (٥٢٪، ٨٤٪ على الترتيب) وتتساوى معها في إثيوبيا (٨٦٪) وكأن النساء يقمن بالجهد الأكبر في إنتاج الغذاء في هذه الدول.

**جدول رقم (١٠): الأهمية المجتمعية والاقتصادية للقطاع الزراعي في إثيوبيا ومصر والسودان**

| أهمية القطاع الزراعي | إثيوبيا | مصر | السودان |
|---|---|---|---|
| نسب العاملين في القطاع الزراعي (رجال) ٪ | ٨٦ | ٣٥ | ٦٤ |
| نسب العاملين في القطاع الزراعي (نساء) ٪ | ٨٦ | ٥٢ | ٨٤ |
| مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي ٪ | ٥٢ | ١٧ | ٤٠ |
| استهلاك القطاع الزراعي للمياه ٪ | ٨٦ | ٨٢ | ٩٤ |

المصدر البنك الدولي ٢٠٠٥.